دور الأيكوسياحة في دعم فعالية المحميات البحرية في الأقاليم الساحلية الجزائرية

دراسة حالة المحمية البحرية لتازة.

د.قدري صلاح الدين	د: بن ذهيبة محمد	د: ابوبكر بوسالم
جامعة جيجل الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.	جامعة جيجل الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.	المركز الجامعي ميلة (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Received:31/03/2018 Accepted: 19/12/2018 Published 08/06/2020

ملخص:

نظرا إلى مكانته في اقتصاد الصيد البحري، حضي الصيد الحرفي في السنوات الأخيرة باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية في الجزائر. لكن بالرغم من الجهود المبذولة، نجد أن مجتمع الصيادين الحرفيين لا يزالون يعانون من التدهور المستور في مردودية قواربهم الصيدية. في هذا الإطار تأتي هذه الورقة البحثية التي تحاول، عن طريق مقاربة ميدانية وتحليلية تسليط الضوء على العلاقة بين الأيكوسياحة والمحميات البحرية، وورقتنا البحثية هذه تدافع عن الطرح التالي: "يمكن للأيكوسياحة أن تكون حلا لجعل المحميات البحرية تعمل عن طريق خلق توازن مستدام بين المصالح الايكولوجية والبيولوجية من جهة والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للصيادين الحرفيين من جهة أخرى"

الكلمات المفتاحية: الصيد الحرفي، النظام الإيكولوجي البحري، المحميات البحري، الأيكوسياحة، الجزائر.

Résumé :

Compte tenu de sa place dans l'économie des pêches, la pêche artisanale a suscité, ces dernières années, un intérêt particulier de la part des pouvoirs publics en Algérie. Toutefois, en dépit des efforts consentis, la communauté des pêcheurs artisans ne cesse de subir les retombées d'une diminution des rendements de la pêche.

C'est dans ce contexte que s'inscrit le présent article qui vise une analyse tendant à éclairer et à orienter les décideurs, à travers une approche empirique et analytique, de mettre en évidence la relation entre l'écotourisme et l'efficacité des Aires Marines Protégées. Notre recherche défend la thèse suivante: «l'écotourisme peut être une solution pour assurer l'efficacité des Aires Marines Protégées a travers la réalisation d'un équilibre durable entre l'intérêt écologique, biologique de l'AMP d'une part, et l'intérêt socio-économique des pêcheurs artisans d'autre part».

Mots clés: *pêche artisanale, écosystème marin, Aire Marine Protégée «AMP», écotourisme, Algérie.*

عرض الدراسة :

مقدمة:

يعتبر قطاع الصيد البحري من بين أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الأقاليم الساحلية الجزائرية، لكنه يتعرض وبشكل متزايد إلى عدة مشاكل وتحديات خاصة ما تعلق بالصيد المفرط والتلوث، الأمر الذي أثر سلبا على النظم الايكولوجية البحرية وعلى الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين، لهذا السبب سعت الجزائر إلى تطوير مجموعة من المقاربات التي من شأنها المساهمة في الحد من تدهور الموارد الصيدية وحماية النظام الايكولوجي البحري للأجيال المستقبلية والتي نجد على رأسها إنشاء محميات بحرية، لكن نجاح هذه المقاربات وفعاليتها يتوقف على درجة التوفيق بين حماية الموارد والنظام الايكولوجي من جهة وتحسين الوضعية السوسيواقتصادية للسكان المحليين من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك فإن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الساحلية، يبين لنا مدى أهمية هذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها هذه الأقاليم، وإنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى؛ إنطلاقا مما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي: **كيف يمكن للأيكوسياحة أن تساهم في دعم فعالية المحميات البحرية في الجزائر؟**

وكإجابة مسبقة على السؤال الرئيسي قدمنا الفرضية التالية: يمكن للأيكوسياحة أن تساهم في دعم فعالية المحميات البحرية عن طريق خلق توازن مستدام بين المصالح الايكولوجية والبيولوجية من جهة والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للصيادين الحرفيين من جهة أخرى.

منهجية وأدوات البحث.

اعتمدنا في دراستنا على تحليل كمي للمعطيات المتاحة على المستوى الوطني (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)، إضافة إلى تحليل نوعي على أساس المعلومات المتاحة (إجراء مقابلات مع مختلف الفاعلين في قطاعي السياحة والصيد البحري). وانطلاقا من حساب اقتصادي قمنا بتحديد مجموعة من المؤشرات التي تساهم في التحليل الاقتصادي للقطاعين. ودراستنا هذه تدخل إطار مشروع إنشاء المحمية البحرية لتازة بالشراكة مع الصندوق الوطني لحماية الطبيعة [WWF Med PO [SEA Med، حيث تم استهداف الفاعلين الأساسيين المتأثرين بإنشاء المحمية البحرية لتازة، والمتمثلين في الصيادين الحرفيين، وقد تم إعداد هذه الدراسة بتوزيع استبيان على عينة من الصيادين الحرفيين (40 قارب صيد حرفي) في إقليم جيجل الساحلي، خلال شهر أوت، وتوزيع استبيان أخر على أكثر من 1500 سائح.

نتائج وتحليل:

يكتسب إنشاء المناطق المحمية البحرية قبولا أوسع على الصعيد العالمي كونه وسيلة عملية للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وإدارة مصايد الأسماك، وتتنوع هذه المحميات وفقا لأهدافها وإجراءات الحماية المتبعة فيها، إذ تتراوح بين حماية فصيلة محددة وحماية موطن أو نظام بيئي كامل، ويمكن أيضا إنشاؤها بهدف حماية منطقة معينة تشكل موقعا هاما في مرحلة ما من مراحل حياة الفصائل المستهدفة،

ومصطلح المنطقة المحمية البحرية هو تعبير يستخدم للدلالة على مناطق ضمن المحيط توضع تحت الحماية، ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع كما يحمل معان تختلف على نحو كبير في الأدبيات، لكن الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة يعرف عبارة "محمية بحرية" على أنها: عبارة عن مساحة جغرافية محددة بوضوح تحضى بالاعتراف، وتخضع للإدارة من خلال الوسائل القانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة، وذلك بهدف حماية الطبيعة على المدى البعيد وصون القيم الثقافية وخدمات النظام البيئي ذات الصلة[1].وكذلك تعتبر المحميات البحرية عنصر هام من أي نظام للتسيير المدمج للأقاليم الساحلية، وهذا رغم اختلاف أدوات التسيير المندمج للأقاليم الساحلية من إقليم لأخر [2]. وكذلك أداة من أدوات الحوكمة، خاصة في ظل الضغط المتزايد على هذه الأقاليم، وفي ظل تعدد الاستخدام والتضارب في المصالح[3].

أولا: أهداف المحميات البحرية.

ووفقا لتعليمات الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وإقامة المناطق المحمية، تتمثل أهداف المحميات في الأتي:

- الحفاظ على تركيبة التنوع البيولوجي وبنيته ووظيفته وقدرته التطورية؛
- المساهمة في الإستراتيجية الآلية للحفاظ على الأقاليم(مثل: المحميات الأساسية، المناطق العازلة....الخ)؛
- الحفاظ على تنوع المشهد الطبيعي والموطن، وتنوع الفصائل والأنظمة البيئية المرتبطة به؛
- حصر المهام ضمن نطاق معين لضمان التوصل إلى كافة الأهداف المحددة والحفاظ على استدامة المنطقة والقدرة على التوسع من أجل تحقيق الهدف المنشود؛
- الحفاظ على القيم التي تم تحديدها بشكل دائم؛
- العمل في ظل خطة إدارة، وبرنامج مراقبة فضلا عن عمليات تقييم تدعم الإدارة المتكيفة؛
- إمتلاك نظام حاكمية واضح وعادل[4].

ثانيا: منافع المناطق المحمية البحرية على مصايد الأسماك.

لقد كان الهدف من المحميات في الأول هو الحفظ والبحث العلمي، وبعد ذلك تم إدخال بعض الأنشطة الرياضية والسياحة في إطار نهج يهتم بالبيئة؛ ولقد أخبر Frédérique Chlous-Ducharme، أن الفضاءات الطبيعية هي عبارة عن "فضاءات

[1]- باريش ميشال، **شبكة المحميات البحرية المقترحة في المياه اللبنانية** ، تقرير مقدم إلى منظمة غرينبيس-البحر المتوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، 2010، ص31.

[2]- Michel Fabinyi, **Dive tourism , fishing and marine protected areas in the Calamines Islands, Philippines**, marine policy 32, journal of the Australian National University, Australia, 2008, p898.

[3]- Oracion Enrique et al, **Marine protected areas for whom? Fisheries, tourism, and solidarity in a Philippine community**, Ocean & Coastal Management, N°48, 2005, pp393-394, available at: www.sciencedirect.com, last visit: 05/10/2013.

[4]- باريش ميشال ، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.

مشتركة"، وبالتالي يجب التعامل معها على أساس أنها تراث طبيعي تشكل دون تشاور مع أولئك الأشخاص الذين يستخدمون الإقليم دون الأخذ بعين الاعتبار قيمته[5].

ومن فوائد ومنافع المحميات البحرية على مصايد الأسماك نجد أن الأسماك التي تكاثرت داخل المناطق المحمية البحرية سوف تمتد إلى المياه المحيطة بالمحمية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسماك المتاحة للصيادين(تأثير غير مباشر)، هذا فضلا عن أهداف الحفظ داخل المحمية البحرية، ومن الناحية النظرية ينظر إلى المحميات البحرية على أنها يمكن أن تلبي احتياجات* مختلف أصحاب المصلحة، حيث أنها توفر الحماية الصارمة بالنسبة للبيئة والتنوع البيولوجي، وأيضا تؤثر بالتبعية على مستوى الأرصدة السمكية خارج المنطقة المحمية، وبالتالي زيادة قدرة الصيد البحري[6]. إضافة إلى ذلك الهدف من تسيير المصايد هو استدامة الموارد السمكية ومن ثم الإنتاج السمكي، وبالتالي تأمين مردود اقتصادي مستدام للصيادين، وهذا عن طريق البحث عن توازن بين انخفاض المخزون واستدامة الموارد البحرية [7]؛ هكذا تسمح المحميات البحرية بحماية المخزون الأكثر إنتاجية Le stock reproducteurوالذي يمثل مصدر إعادة توطين في المناطق المجاورة (عن طريق انتقال اليرقات)، وهي تشجع أيضا على استرجاع المخزون الأصلي فيها، عن طريق هجرة الكائنات كبيرة الحجم بفعل تأثير الانتقال(L'effet transfert)[8] ؛كذلك، فأن للمحميات البحرية أثار ايجابية على السكان بصفة عامة من خلال توفير كميات أكبر من الأسماك التي تتدفق من المناطق المحمية إلى خارجها[9].

كما أن المحميات البحرية تعتبر أداة تسيير مدمج ومستدام للأقاليم الساحلية، وهي تساهم في استدامة نشاط الصيد (حفظ الموارد الصيدية وتسيير مصايد الأسماك، حماية الموائل وعملها)، كما أن لها أثار بيولوجية-إيكولوجية " bio-écologique" وأثار سوسيواقتصادية "socio-économiques" على الصيد البحري (لها تأثير مباشر على الصيد البحري) [10]. ولقد أعطيت في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي والاجتماعي للمحميات البحرية من قبل المنظمات الدولية (WWF, [11] Medpan,UICN).

[5]- Mottiaux.A, **Tourisme et cœur de parc : ou comment "vire le littoral" à Port-Cros?**, du colloque international pluridisciplinaire **"Le Littoral: subir, dire, agir"**, organisé par l'Ifresi, Lille, France, janvier 2008, pp01-02.

* لقد بينت العديد من الدراسات أنه من الصعب في الواقع الحصول على نتائج إيجابية لجميع أصحاب المصالح في المحمية البحرية، وبالتالي يجب أن يكون هناك مزيد من الإهتمام للوصول إلى حل وسط بين مختلف الفاعلين، خاصة في قطاعي السياحة والصيد البحري.

[6]- Michel Fabinyi, Op.cit, pp899-903.

[7]- سليمان محمد المطر وآخرون، **البيئة البحرية بدولة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى،الكويت، 2003.

[8]- Motos.L and Clyde. W, **The knowledge base for fisheries management**, Developments in Aquaculture and Fisheries Science .N° 36, Elsevier, first edition, 2006. P317.

[9]- Oracion Enrique and other, Op.cit, pp393-410.

[10] -Marie Romani, **Bénéfices socio-économiques des Aires Marines Protégées pour la pêche et le développement local durable: Cas d'études en Méditerranée**, L'atelier International sur l'approche socio-économique de la pêche et de l'aquaculture et les projets intégrés: un outil d'aide a la décision, organisé par le Ministre de la Pêche et des Ressources Halieutiques, en collaboration avec le Parc national de Taza et l'Université de Jijel. Jijel, Algérie, les 20 et 21 janvier 2014.

[11]- شكور سعيد شوقي، **المقاربة الاقتصادية -الاجتماعية وتطبيقاتها على المحميات**، الصُندوق العالمي للطبيعة لمَنطقة البحر الأبيض المتوسِط، برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة UNEP ، 2013.

وتعتبر المحمية البحرية لتازة امتداد بحري للحظيرة الوطنية لتازة، هذه الأخيرة التي تمتد على مساحة تقدر بـ 3807 هكتار، موزعة على بلديات العوانة بـ837 هكتار، سلمى بن زيادة بـ 1945 هكتار وزيامة منصورية بـ1025 هكتار. وتقع المحمية البحرية لتازة في الجزء الشرقي لخليج بجاية بطول ساحلي يقدر بـ 31.4 كم. ويعد هذا المشروع امتداد لمشروع الشبكة المتوسطية للحظائر الوطنية "Interreg IIIC Med Pan"، والذي أقره كذلك الصندوق العالمي للطبيعة " WWF" ما بين 2005 و2007. حيث شاركت خلال فترة المشروع كل من المديرية العامة للغابات والحظائر الوطنية لكل من تازة وقوراية والقالة في مختلف الورشات التقنية التي أقامها الصندوق العالمي للطبيعة، وقد حظي مشروع الحظيرة الوطنية لتازة بالأفضلية أمام كل من مشروع الحظيرة الوطنية للقالة ومشروع الحظيرة الوطنية لقوراية، حيث تم دمج هاتين الأخيرتين في برنامج عمل مشروع الحظيرة الوطنية لتازة. ويمتد مشروع إقامة المحمية البحرية لتازة على طول الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وهو مقسم إلى شطرين:

- القسم الأول "2009-2012" والمتعلق بإقامة وتصنيف المحمية البحرية لتازة، حيث تم الانتهاء منها؛
- القسم الثاني"2012-2015" والمتعلق بتطوير أنشطة أيكوسياحية بالمحمية عن طريق إقامة طرق "مسارات" تحت الماء بالتنسيق مع رابطة الغوص لولاية جيجل، إضافة إلى نشاط السياحة والصيد.

ثالثا: تقسيم المحمية البحرية لتازة.

يستند تقسيم المنطقة المراد حمايتها إلى برنامج المحيط والإنسان لليونسكو " MAB" والمتعلق بمحميات المحيط البيولوجي، حيث أن كل محمية يجب أن تحتوي على ثلاثة "03" مناطق مقسمة كالأتي:

أولا: منطقة الحماية الكلية "المنطقة المركزية": وتحتل نسبة 10% إلى 20%[12]، وتعتبر هذه المنطقة إستراتيجية لونها تحتوي على العناصر المميزة للنظم الايكولوجية للمنطقة، ومن أهم أدوار هذه المنطقة: استرجاع التنوع البيولوجي، المحافظة على مختلف الوظائف التي تقوم بها النظم الايكولوجية، إضافة إلى استرجاع/وزيادة المخزون من الموارد الصيدية، وهذه المنطقة تكون مخصصة غالبا لنشاطات البحث العلمي والرصد؛ وتبلغ مساحة هذه المنطقة في المحمية البحرية لتازة بـ 1299 هكتار، أي ما يعادل 13.5% من المساحة الإجمالية للمحمية.

ثانيا: منطقة الحماية النسبية"المنطقة العازلة": وتحتل نسبة ما بين 30% إلى 40% من المساحة الإجمالية للمحمية البحرية [13]، وهي المنطقة المحيطة بالمنطقة المركزية، حيث تعتبر بمثابة الحافظ لها. وهذه المنطقة غالبا ما تكون مخصصة لنشاطات التعليم البيئي، النشاطات الترفيهية، والأيكوسياحة، وتعتبر هذه المنطقة بمثابة حلقة وصل بين منطقة الحماية الكلية والمنطقة المحيطة؛ وتبلغ مساحة هذه المنطقة في المحمية البحرية لتازة بـ2011 هكتار، أي ما يعادل 21% من المساحة الإجمالية للمحمية، حيث تنقسم بدورها إلى قسمين، القسم الأول خاص بالجزر والمناطق الساحلية وتكون درجة الحماية بها خاصة، ومن بين النشاطات المسموح بها نجد السباحة والملاحة والرسو "مسموح بها في مناطق معينة" والغوص بدون قارورات أوكسجين والغوص بالقارورات "حيث يكون بترخيص"، إضافة إلى البحث العلمي والتعليم والتكوين. أما المنطقة الثانية فتكون درجة الحماية بها متوسطة بهدف حماية المنطقة الكلية على وجه

[12]- Grimes Samir, **Plan de gestion de l'aire marine du parc national d'EL KALA**, Projet MedMap, PNUE, 2005, p83.
[13]- PNT, **Concept des AMP en méditerranée, en Algérie et projet de classement de Taza**, le 1er Concours de la photographie sous marine de la corniche Jijelinne, 05-08 juillet 2011.

الخصوص، ومن النشاطات المسموحة بها في هذه المنطقة نجد المهن الصغيرة باستعمال " les palangres/palangrots" أو باستعمال lignes " canne, traine à la main"، بالإضافة إلى السباحة والملاحة والرسو "وهو مسموح في مناطق دون أخرى" والغوص باستخدام القارورات والبحث العلمي والتكوين.

ثالثا: المنطقة المحيطة: وتحتل نسبة 50% فأكثر من المساحة الإجمالية للمحمية البحرية[14]، وتعمل هذه المنطقة على حث السكان المحليين على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية للمنطقة، وفي المحمية البحرية لتازة تم تخصيص ما يساوي 65.5% من إجمالي مساحة المحمية لهذه المنطقة، وهي تتمتع بدرجة حماية ضعيفة، ومن النشاطات المسموحة بداخلها نجد:

- الصيد بسفن الجياب في أعماق لا تتعدى 50 مترا؛
- الصيد بسفن السردين في أعماق لا تتعدى 30 مترا؛
- الصيد بسفن المهن الصغيرة بواسطة الوسائل التالية: الشباك الثلاثية " filet trémail"، palangre/palangrot، lignes canne, traine à la main".
- الصيد باستعمال الشباك الثلاثية " filet trémail"، palangre/palangrot، lignes canne, traine à la main" بالنسبة صيد المتعة؛
- الصيد بالغوص المسؤول بيئيا.

إضافة إلى ما سبق، فإن الأنشطة التالية مسموحة في هذه المنطقة: السباحة، الملاحة، الرسو، الغوص "باستخدام القارورات أو بدونها"، إضافة إلى البحث العلمي " Monitoring"، التعليم، التكوين، تصريف مياه الصرف الصحي والأشغال البحرين واللذين يجب أن يخضعان إلى دراسات التأثير البيئي. والشكل الموالي يبين حدود وتقسيم المحمية البحرية لتازة.

الشكل 1: حدود وتقسيم المنطقة المحمية للحظيرة الوطنية لتازة.

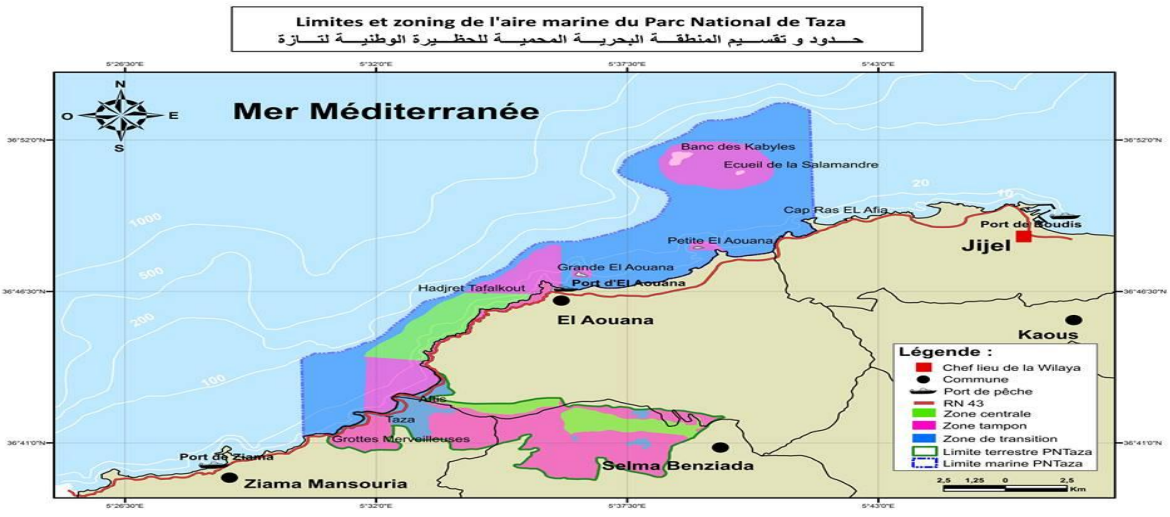

المصدر: الحظيرة الوطنية لتازة، جيجل، 2015.

[14] - Ibid.

من أجل دراسة جدوى تطبيق نشاط البسكاسياحة في منطقة الدراسة، حاولنا إيصال مفهوم هذه المقاربة الأيكوسياحية الجديدة إلى السياح المستجوبين، حيث تبين أن 100% منهم لم يسمع بهذا المصطلح من قبل، وانطلاقا من الاستبيان حاولنا الحصول على نسبة السياح المستعدين لممارسة هذا النوع من النشاط المدمج.

لكن الحماية وحدها سوف تؤثر سلبا على مداخيل الصيادين الحرفيين وبالتالي التأثير سلبا على نشاط الصيد الحرفي كموروث سوسيوثقافي، كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل 2: أثر المحميات البحرية على مداخيل الصيادين الحرفيين. (الوحدة: دج/سنة)

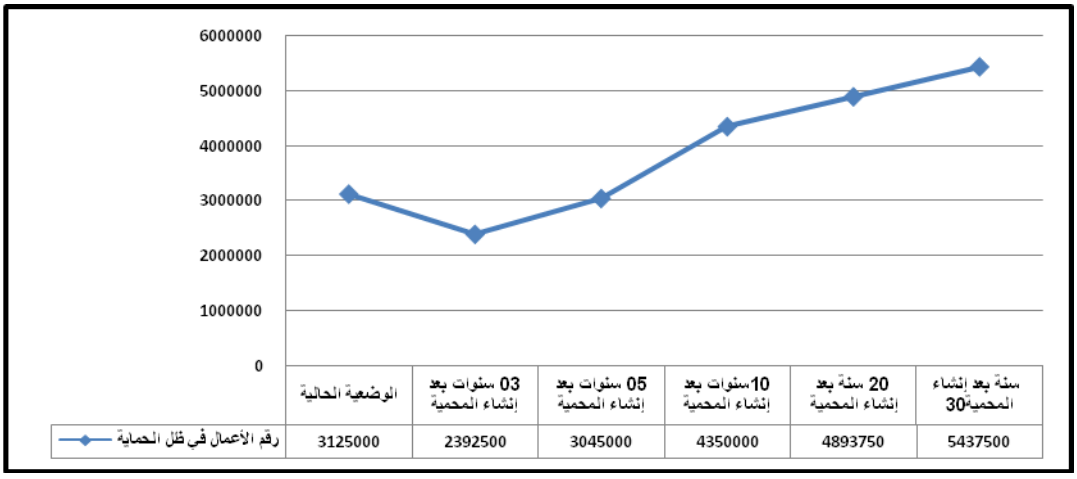

Source: CHAKOUR Saïd Chaouki et Plan Bleu, **Etude des impacts du projet de Parc Naturel du Mont Chenoua sur le développement du territoire**, Plan Bleu, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis,Octobre 2012.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن المحمية البحرية سوف تؤثر سلبا على رقم أعمال الصيادين الحرفيين، حيث ينخفض بـ 23.44% و 2.56% خلال الثلاث"03" والخمس"05" سنوات الأولى على التوالي، الأمر الذي يؤثر سلبا على فعالية المحمية البحرية من جهة وعلى الجانب السوسيوثقافي لنشاط الصيد البحري من جهة أخرى، من هنا تبرز الأيكوسياحة كأداة لدعم فعالية هذه المحميات البحرية، وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

رابعا: دور الأيكوسياحة في دعم فعالية المحميات البحرية.

هناك اختلاف في تحديد مفهوم الأيكوسياحة، خاصة في التفرقة بينها وبين السياحة البيئية، لهذا ارتأينا تقديم مفهوم دقيق للمصطلح، وهو الذي سنعتمده في بحثنا هذا، عن طريق تحليل الكلمة باللغة الفرنسية éco-tourisme. حيث أنها مركبة من كلمتين éco و tourisme، والمقصود ب éco- هنا هو البعدين الإيكولوجي ecologic والبعد الاقتصادي economic، وهذا ما يفرقها عن السياحة البيئية أو الإيكولوجية "le tourisme environnementale"، هذه الأخيرة التي تقتصر فقط على الجانب البيئي. ويمكن تعريف الأيكوسياحة بأنها السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار ديمومة كل من النظام الايكولوجي والأنشطة المحلية للسكان المحليين؛

وحاولنا في هذه الدراسة دراسة الطلب المحتمل على مختلف أنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر، مثل السياحة ذات الصلة بالصيد البحري إضافة إلى المسالك تحت الماء[15][16]. ويمكن للأيكوسياحة أن تساهم في دعم فعالية المحميات البحرية عن طريق المساهمة في تعويض الصيادين الحرفيين ماليا وتحسين رفاهيتهم مع الحفاظ على نشاط الصيد الحرفي كنشاط أساسي، كما يلي:

نفترض:

E_T : إجمالي جهد الصيد المقدر؛

E_p : جهد الصيد الحرفي المقدر؛

E_{pt} : جهد أنشطة الأيكوسياحة المقدرة؛

x : نسبة تخفيض جهد الصيد.

لدينا:

$$E_p = (1 - x).E_T \qquad (08)$$

$$E_{pt} = x.E_T \qquad (09)$$

$$E_p + E_{pt} = 1 \qquad (10)$$

الجدول 1: سيناريوهات تقدير رقم أعمال الصيادين الحرفيين.

السيناريو06	السيناريو05	السيناريو04	السيناريو03	السيناريو02	السيناريو01	الوحدة	–	–
100	100	100	100	100	100	%	E_T	(1)
60	68	76	84	92	100	%	E_p	(2)
40	32	24	16	08	0	%	E_{pt}	(2)- (1)= (3)

المصدر: من إعدادنا.

الشكل 3: تقدير رقم أعمال الصيادين الحرفيين كدالة لحصة نشاط البسكاسياحة. (الوحدة: دج/سنة)

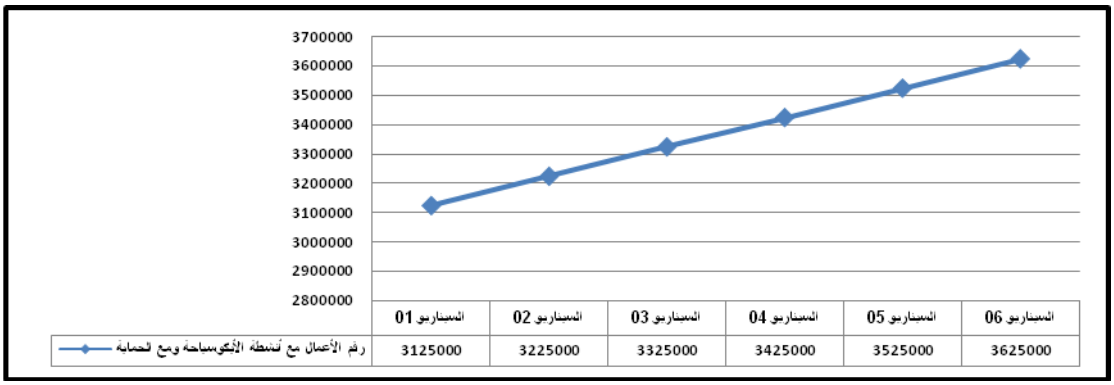

[15] - Chakour Saïd Chaouki et Chaker Asmaa., **Réflexion autour de la relation : Aires marines protégées, Ecotourisme et développement durable des territoires littoraux**, la revue des Sciences Economiques, Vol 15, N°15, l'Université de Sétif, 2015.

[16] - Guedri Salah Eddine and Chakour Said Chaouki, **Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, U.S.A, 2015.

Source: Guedri Salah Eddine and Chakour Saïd Chaouki, **Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, USA, Vol.6, No.12, 2015.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن نشاط البسكاسياحة، كنشاط تكميلي يساهم في تدعيم القدرات المالية للصيادين الحرفيين، ساهم في زيادة رقم الأعمال السنوي بالنسبة للصيادين الحرفيين، مع تخفيض الضغط على الموارد الصيدية بحوالي 80% في كل خرجة بيسكاسياحة، حيث تصل هذه النسبة إلى 03% بالنسبة للسيناريو 02، و 16% بالنسبة إلى السيناريو 06.

1 –دراسة الطلب المحتمل على أنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر.

يمكن أن نوضح نسبة السياح المستعدين لممارسة أنشطة الأيكوسياحة في إطار المحمية البحري بالشكل التالي.

الشكل 4: نسبة السياح المستعدين لممارسة أنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر.

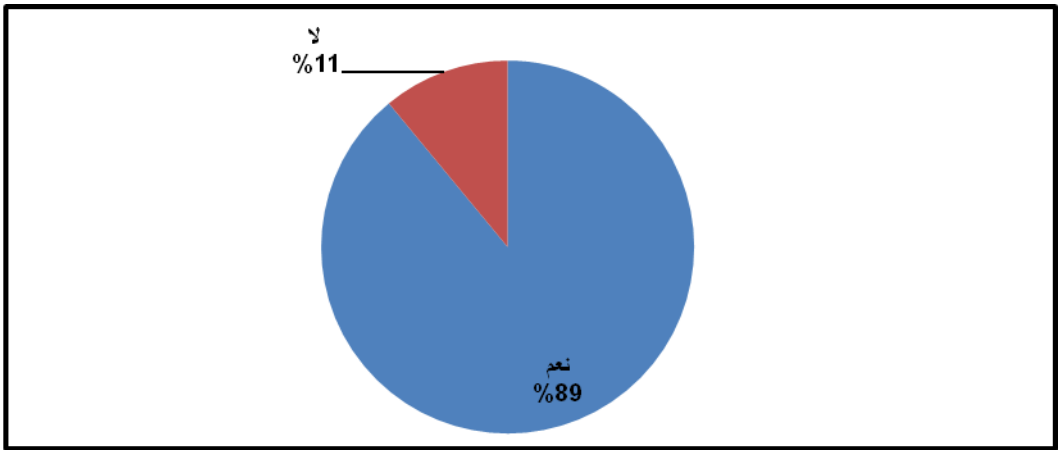

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن 89% من عينة الدراسة مستعدين لممارسة أنشطة الأيكوسياحة مقابل 11%، غير مستعدين لممارسة هذه الأنشطة خاصة أنشطة السياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر. والجدول التالي يبين نتائج الدراسة الميدانية فيما يخص الطلب المحتمل على مختلف أنشطة الأيكوسياحة.

الجدول 2: مختلف الاختبارات المتعلقة بالطلب المحتمل على أنشطة الأيكوسياحة.

	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع
	الجنس	قبول الأنشطة	السن	قبول الأنشطة	الحالة الاجتماعية	قبول الأنشطة	الحالة العملية	قبول الأنشطة
نوع الاختبار	ك^2(Chi-Square Tests)		ك^2(Chi-Square Tests)		ك^2(Chi-Square Tests)		ك^2(Chi-Square Tests)	
قيمة الدلالة sig	0.16		0.5		0.037		0.064	
قيمة (ك^2) المحسوبة	1.975		2.367		4.358		8.903	
درجة الحرية df	1		3		1		4	
الفرض المقبول	نقبل الفرض الصفري		نقبل الفرض الصفري		نقبل الفرض البديل		نقبل الفرض الصفري	

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية، مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للطلب المحتمل على مختلف أنشطة الأيكوسياحة ذات

الصلة البحر وموارد البحر تعزى إلى كل من الجنس والسن والحالة العملية، في حين توجد فروق تعزى إلى الحالة الاجتماعية.

2 -العرض المحتمل لأنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر.

انطلاقا من الاستبيانات والمقابلات التي تم إجراؤها، فلقد تبين أن أغلبية الصيادين الحرفيين غير متقبلين لفكرة أنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارده كنشاط بديل، ولكن 70% من المستجوبين مستعدين لممارسة هذه الأنشطة كنشاطات مكملة للصيد الحرفي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 5: مشاركة الصيادين في أنشطة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر.

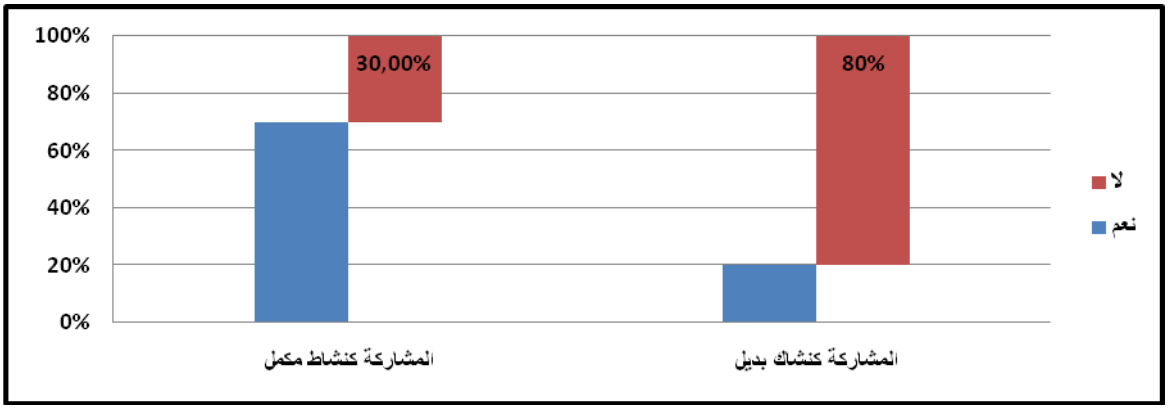

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية، 2014.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أهمية الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر كأنشطة مكملة خالقة للثروة بالنسبة للحرفيين، وهذه النتائج تنفي فرضية إمكانية التحول من نشاط الصيد الحرفي إلى النشاط السياحي بالنسبة للحرفيين، حيث أن 80% من المستجوبين غير مستعدين لممارسة الأيكوسياحة ذات الصلة بالبحر وموارد البحر كأنشطة بديلة. الأمر الذي يسمح بالحفاظ على هذا النشاط كموروث ثقافي.

خاتمة:

إن التشخيص والتحليل المقدم في هذا الفصل يعزز أطروحة دور الأيكوسياحة في دعم فعالية المحميات البحرية، حيث أنها تساهم في خلق توازن مستدام بين الجانب البيئي والبيولوجي من جهة وتحسين الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين من جهة أخرى، فضلا عن كونها مقاربة أيكوسياحية تساهم في تنمية ثقافة الاستهلاك البيئي وسلوك السائح الذي يأخذ في الحسبان متطلبات الأيكوسياحة في الأقاليم الساحلية.

ودراستنا هذه تدخل إطار مشروع إنشاء المحمية البحرية لتازة بالشراكة مع الصندوق الوطني لحماية الطبيعة WWF Med PO [SEA Med]، حيث تم استهداف الفاعلين الأساسيين المتأثرين بإنشاء المحمية البحرية لتازة، والمتمثلين في الصيادين الحرفيين، إضافة إلى استهداف السياح المترددين على هذا الإقليم، لدراسة هذه الأنشطة الأيكوسياحية من ناحية الطلب.

ولقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نجاح هذه الأنشطة الأيكوسياحية ، وجعلها نماذج مثالية وأحد ركائز دعم فعالية

المحميات البحرية للأقاليم الساحلية، يجب أن يكون في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية مع الصيادين الحرفيين بصفة خاصة، باعتبارهم حاملي المشروع الرئيسيين. خاصة إذا كان إنشاء هذا المشروع في إطار محمية بحرية، أين يعتبر إشراك مجتمع الصيادين في كافة المراحل أمر ضروري للغاية لنجاح هذا المشروع. وأن غياب مثل هكذا مقاربات سوف يؤدي إلى فشل المشروع في النهاية.

ولقد بينا في هذا الإطار، أن أغلبية الصيادين، ورغم اقتناعهم بأهمية المحميات البحرية كأداة تؤدي إلى زيادة الكتلة الحيوية والحفاظ على النظام الايكولوجي البحري من جهة، وتعزيز حركية الموارد الصيدية من المناطق المحظورة إلى المناطق المجاورة بعد مدة زمنية من الحماية من جهة أخرى، إلا أنهم يرفضون فكرة الحماية، إلا في حالة وجود نظام للتعويض. ونجد كذلك، في هذا الإطار، أن إنشاء محمية بحرية وجعلها تعمل بطريقة فعالة في هذه المنطقة، عن الطريق التوفيق بين الحماية من جهة وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، تتوقف بالدرجة الأولى على إشراك مجتمع الصيادين في تحديد المناطق المحظورة خاصة، حيث أن هناك مناطق صيد أساسية لا يمكن التخلي عنها حسب مجتمع الصيادين، والتي لا يمكن تعويض مداخيلها حتى في حال ممارسة نشاط البسكاسياحة.

قائمة المراجع:

1 - باريش ميشال، **شبكة المحميات البحرية المقترحة في المياه اللبنانية** ، تقرير مقدم إلى منظمة غرينبيس-البحر المتوسط، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، 2010، ص31.

2 - سليمان محمد المطر وآخرون، **البيئة البحرية بدولة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى،الكويت، 2003.

3 - شكور سعيد شوقي، **المقاربة الاقتصادية-الاجتماعية وتطبيقاتها على المحميات**، الصُندوق العالمي للطبيعة لمِنطقة البحر الأبيض المتوسِط، برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة UNEP ، 2013.

4- Michel Fabinyi, **Dive tourism , fishing and marine protected areas in the Calamines Islands, Philippines**, marine policy 32, journal of the Australian National University, Australia, 2008, p898.

5- Oracion Enrique et al, **Marine protected areas for whom? Fisheries, tourism, and solidarity in a Philippine community**, Ocean & Coastal Management, N°48, 2005, pp393-394, available at: www.sciencedirect.com, last visit: 05/10/2013.

6- Mottiaux.A, **Tourisme et cœur de parc : ou comment "vire le littoral" à Port-Cros?**, du colloque international pluridisciplinaire **"Le Littoral: subir, dire, agir"**, organisé par l'Ifresi, Lille, France, janvier 2008, pp01-02.

7- Motos.L and Clyde. W, **The knowledge base for fisheries management**, Developments in Aquaculture and Fisheries Science .N° 36, Elsevier, first edition, 2006. P317.

8- Marie Romani, **Bénéfices socio-économiques des Aires Marines Protégées pour la pêche et le développement local durable: Cas d'études en Méditerranée**, L'atelier International sur l'approche socio-économique de la pêche et de l'aquaculture et les projets intégrés: un outil d'aide a la décision, organisé par le Ministre de la Pêche et des Ressources

Halieutiques, en collaboration avec le Parc national de Taza et l'Université de Jijel. Jijel, Algérie, les 20 et 21 janvier 2014.

9- Grimes Samir, **Plan de gestion de l'aire marine du parc national d'EL KALA**, Projet MedMap, PNUE, 2005, p83.

10- PNT, **Concept des AMP en méditerranée, en Algérie et projet de classement de Taza**, le 1er Concours de la photographie sous marine de la corniche Jijelinne, 05-08 juillet 2011.

11- CHAKOUR Saïd Chaouki et Plan Bleu, **Etude des impacts du projet de Parc Naturel du Mont Chenoua sur le développement du territoire**, Plan Bleu, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis,Octobre 2012.

12- Chakour Saïd Chaouki et Chaker Asmaa., **Réflexion autour de la relation : Aires marines protégées, Ecotourisme et développement durable des territoires littoraux**, la revue des Sciences Economiques, Vol 15, N°15, l'Université de Sétif, 2015.

13- Guedri Salah Eddine and Chakour Said Chaouki, **Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, U.S.A, 2015.